

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي:

" أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية "

**Artificial Intelligence and Political Decision-Making:
The Questions Posed by Islamic Legal-Political Governance (al-Siyāsa al-Sharʿiyya) to the Governance of Technology)**

الدكتور: محمد القايدي¹

¹ جامعة الزيتونة (تونس)، gaidi.beja@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/06/24 تاريخ القبول: 2026/08/11 تاريخ النشر: 2026/08/12

ملخص:

يتناول هذا البحث إشكالية تغلغل الذكاء الاصطناعي في صناعة القرار السياسي، وتحوله من أداة مُعينة إلى فاعل مؤثر في الشأن العام، ثم يعرض هذا التحول على ميزان "السياسة الشرعية". وينطلق من إشكالية مركزية: إلى أي مدى تستطيع السياسة الشرعية إنتاج إطار معياري لحوكمة التقنية؟ معتمداً المنهج التحليلي-التأصيلي-النقدي، مختبراً فرضيات الإزاحة والانحياز والقابلية المقاصدية. وخلص إلى أن مقاصد الشريعة وقواعدها الكبرى تملك طاقةً معياريةً قادرةً على ضبط القرار الخوارزمي، شريطة التمييز بين الإسناد المشروع والتفويض الممنوع، وترقية الاجتهاد من الجزئي إلى الكلي المُلزم، وترسيخ الشفافية والمساءلة وصون الأمة من الاستبداد الرقمي، وتثبيت مبدأ "الإنسان في الحلقة" شرطاً للمشروعية .

كلمات مفتاحية: الذكاء الاصطناعي، صناعة القرار السياسي، السياسة الشرعية، مقاصد الشريعة، حوكمة التقنية، الاستبداد الرقمي.

Abstract:

This study examines the deepening integration of Artificial Intelligence into political decision-making, tracing its shift from a supportive tool into an influential actor in public affairs, then

weighing this transformation against the standards of al-Siyāsa al-Sharʿiyya (Islamic legal-political governance). It addresses one central problem: to what extent can Sharʿiyya politics generate a normative framework for governing technology? Employing analytical, foundational, and critical methods, it tests three hypotheses-displacement, bias, and maqāṣidic applicability. It concludes that the higher objectives of Sharia and its major maxims possess a genuine normative capacity to regulate algorithmic decisions, provided we distinguish lawful assistance from prohibited delegation, elevate ijtihād from partial fatwas to binding holistic frameworks, entrench transparency and accountability, guard against digital authoritarianism, and uphold the "human-in-the-loop" principle as a condition of legitimacy.

Keywords: Artificial Intelligence; Political Decision-Making; Islamic Legal-Political Governance (al-Siyāsa al-Sharʿiyya); Objectives of Sharia (Maqāṣid); Technology Governance; Digital Authoritarianism.

*المؤلف المرسل: د. محمد القايدي

1. مقدمة

لم يُعدّ الذكاء الاصطناعي ضيفاً عابراً على بنية الدولة الحديثة، بل غداً قوةً بنيويةً تُعيد تشكيل بيئة القرار العام من جذورها. وقد أصبح من الثابت بحثياً أنّ القرار السياسي محفوفٌ في طبيعته بحالاتٍ من عدم اليقين، إذ يلاحظ الباحثون أنّ صناعة القرار السياسي كثيراً ما تكون محفوفةً بحالات عدم اليقين، نظراً لتعقيدات المجتمعات المعاصرة وطبيعتها المتغيرة التي تجعل التنبؤ بنتائج القرارات السياسية صعباً، ومع ذلك لا يستطيع القادة السياسيون التهرب من اتخاذ القرار حتى في مواجهة حالات عدم اليقين الطاغية. وفي هذا الفراغ بالذات يتقدّم الذكاء الاصطناعي بوعودٍ

مغرية، إذ تُعد أنظمة الذكاء الاصطناعي بتحليل المواقف المعقدة بكفاءة، وتحديد العوامل الحرجة، ومن ثمّ تقليص بعض حالات عدم اليقين السائدة. غير أنّ هذا الوعد التقني يحمل في طياته خطراً سياسياً عميقاً. فالاعتماد المتزايد، غير المُساءل، على توصيات الآلة قد ينقلب إلى نوعٍ من "الحلولية التقنية"، بل إنّ الباحثين يحذّرون من أنّه حين تتشكّل القرارات السياسية أساساً بناءً على توصيات الذكاء الاصطناعي، فإنّ ذلك يُمهد الطريق لتكنوقراطية راديكاليةٍ تعتمد كلياً على الخبراء وأنظمة الخبرة الاصطناعية، ويُزاح فيها الخطاب العام والمشاركة الديمقراطية. وهنا تتنزّل أهميّة هذا البحث الذي يستنطق العلاقة المركّبة بين "العقل الحاسوبي" و"العقل السياسي"، ويسائل قدرة المنظومة المعرفية الإسلامية - متمثلةً في السياسة الشرعية - على إنتاج معايير حاکمة لهذه التقنية الصاعدة.

أهمية البحث وأهدافه

تنبع أهمية هذا البحث من تقاطع ثلاثة حقولٍ معرفيةٍ نادراً ما تُجمَع: حقل دراسات الذكاء الاصطناعي والحوكمة، وحقل النظرية السياسية، وحقل الفقه السياسي الإسلامي (السياسة الشرعية). ويزداد هذا التقاطع إلحاحاً بالنظر إلى أنّ المسألة لم تُعد افتراضيةً، بل دخلت طور التطبيق العملي؛ إذ بيّنت دراساتٌ مسحيةٌ حديثة على برلمانَي المملكة المتحدة واليابان أنّ البرلمانَ بدأت تُجرب الذكاء الاصطناعي، لكنّ القبول العام ما يزال غير مؤكّد. وقد كشفت تلك الدراسة عن موقفٍ شعبيٍّ حذرٍ دالٍّ، حيث كان المستجيبون في كلا البلدين حذرين على نطاق واسع؛ فالتأييد أعلى للذكاء الاصطناعي الذي يساعد الممثلين منه لتفويض القرارات إليه، مع مقاومةٍ قويةٍ بوجهٍ خاص لفكرة التفويض في المملكة المتحدة.

ويهدف البحث إلى:

- تحرير مفهوم "القرار السياسي الخوارزمي" والتمييز بين طوريه: الإسناد والتفويض.

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: " أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"

- رصد المخاطر التي يطرحها على المشروعية والعدالة والمساءلة.
- استثمار أصول السياسة الشرعية ومقاصد الشريعة في بناء إطارٍ معياريٍّ للحوكمة.

- تقديم توصياتٍ إجرائيةٍ قابلةٍ للتطبيق في السياقات العربية والإسلامية.
إشكالية البحث وأسئلته

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى يمكن للسياسة الشرعية، بأصولها المقاصدية وقواعدها في تدبير الشأن العام، أن تُسهم في بناء إطارٍ معياريٍّ لحوكمة الذكاء الاصطناعي حين يدخل في صميم صناعة القرار السياسي؟

وتتفرّع عن هذه الإشكالية أسئلةٌ دقيقة:

- السؤال الأول (سؤال الحدّ): ما حدود تفويض القرار السياسي للآلة، وأين يقف الإسناد المشروع ويبدأ التفويض المُهدر للولاية الإنسانية؟
- السؤال الثاني (سؤال المساءلة): من يتحمّل المسؤولية الشرعية والقانونية عن القرار الخوارزمي الخاطئ؟

- السؤال الثالث (سؤال المشروعية): كيف نوفّق بين منطق "الكفاءة" التقنية ومنطق "العدل" و"الشورى" في الفقه السياسي؟

- السؤال الرابع (سؤال الهيمنة): كيف نحول دون تحوّل التقنية من أداة تمكينٍ إلى أداة هيمنةٍ واستبدادٍ رقمي؟

ويُبرز السؤال الثالث توتراً جوهرياً رصدته الأدبيات الفلسفية الحديثة، إذ إنّ التحديّ المركزي هو: هل يستطيع الذكاء الاصطناعي تعزيز الجودة المعرفية للقرارات الديمقراطية دون التضحية بالعناصر الجوهرية للحوكمة الديمقراطية؟ وهذا التوتر بين "جودة القرار" و"مشروعيته الإجرائية" هو لبّ الإشكالية التي يعالجها البحث من زاوية السياسة الشرعية.

فرضيات البحث

ينفض البحث على ثلاث فرضيات متكاملة تُختبر عبر فصوله:

الفرضية الأولى (فرضية الإزاحة): كلما ازداد اعتماد صانع القرار على التوصيات الخوارزمية، ضعف هامش التداول الإنساني الحرّ، وانزاحت السلطة من المجال السياسي التداولي إلى المجال التقني المغلق. ويُعزّز هذه الفرضية ما رصده الباحثون من أنّ الناس يخشون أن يُفسد الذكاء الاصطناعي الحوكمة الديمقراطية بدلاً من أن يُحسّنها، بسبب قدرته المعرفية الفائقة على جمع ومعالجة كمّ هائل من المعلومات، مما يجعل معظم المواطنين يشعرون بضعف غير مبرّر في كفاءتهم المعرفية. بل إنّ الباحثين يذهبون إلى أنّ الحكم بقرارات الذكاء الاصطناعي يتناقض مع الديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً للحكم الذاتي.

الفرضية الثانية (فرضية الانحياز): الأنظمة الخوارزمية ليست محايدةً قيمياً، بل تحمل في بنيتها انحيازات ببياناتها ومصمّمها. ولذلك نجد أنّ الأطر التنظيمية الكبرى تنهت إلى هذا الخطر، حيث تنصّ كلّ من غوغل والاتحاد الأوروبي على أنّ الذكاء الاصطناعي ينبغي ألا يُعزّز الانحيازات. والحلّ الجوهرى لا يكون بالحياد المزعوم، بل بإخضاع المخرجات لمعيارٍ قيميّ خارجيّ حاكم.

الفرضية الثالثة (فرضية القابلية المقاصدية): تملك السياسة الشرعية - عبر مقاصد الشريعة الكلية وقواعدها الكبرى - طاقةً معياريةً قادرةً على توليد ضوابط الحوكمة، شريطة ترقية الاجتهاد من الجزئي إلى الكليّ.

الدراسات السابقة:

تتوزّع الأدبيات الحديثة على أربع مساراتٍ كبرى:

المسار الأول - أدبيات صناعة القرار السياسي الخوارزمي: قدّمت هذه الأدبيات تأصيلاً نظرياً لدخول الذكاء الاصطناعي حقل السياسة. وقد بيّنت دراساتٌ حديثة أنّ

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: "أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"

هذا الحقل ما يزال ناشئاً، وأنّ معالجته تستدعي مقارباتٍ متعدّدة من الفلسفة السياسية والمنطق ونظرية البيروقراطية. كما أبرزت دراساتٌ تطبيقيةٌ على البرلمانات أنّ المجال التشريعي بقي مُهملاً نسبياً مقارنةً بمجالاتٍ أخرى، إذ بعيداً عن المجالات المؤثّقة جيداً مثل دعم القرار السريري والتقييم الانتماني وتحليلات الدفاع، لا يُعرف إلا القليل نسبياً عن كيفية تقاطع الذكاء الاصطناعي مع العمل التشريعي وصناعة القرار التمثيلي، وقد اقترح في السياقات التشريعية لمهامّ مثل بحوث صناعة القرار والمشاركة العامة والمساعدة في قرارات السياسات. (Horvath, 2025, p. 111)

ومن الزاوية التصنيفية، طوّرت الأدبيات نماذج لفهم أدوار الذكاء الاصطناعي، إذ يقترح أحد البعض نموذجاً يميّز بين مصادر المُدخلات وسلطة المُخرجات، حيث يجري - باستخدام نموذج المدخلات والمعالجة والمخرجات - تحديد كيفية تضافر مصادر المُدخلات (الديمقراطية أو غير الديمقراطية) وسلطة المُخرجات (المُلزمة أو غير المُلزمة) لإنتاج أربع فئاتٍ عريضةٍ لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في صناعة القرار الديمقراطي. وهذا التصنيف يفيدنا في تحديد مناطات الحكم الشرعي.

المسار الثاني - أدبيات الحوكمة والديمقراطية الرقمية: تتّجه هذه الأدبيات إلى ضبط المخاطر وبناء الأطر التنظيمية. وقد رصدت دراساتٌ مسحيةٌ حديثة قلقاً شعبياً متصاعداً، حيث أظهر مسح كارنيغي-كاليفورنيا لسنة 2025 أنّ أغلبيةً نسبتها 55٪ من المستجيبين قالوا إنهم "قلقون جداً" من أنّ المحتوى المُولّد بالذكاء الاصطناعي يُفاقم العنف السياسي والاستقطاب، مع تفاؤلٍ متباينٍ بشأن استخدامه المثمر في الديمقراطية. وهذا يفرض على الحكومات مسؤوليةً تواصليةً، إذ تشير النتائج إلى حاجةٍ مستمرةٍ إلى أن تُحسّن الحكومات التواصل حول كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الانتخابات أو يعيقها.

وعلى المستوى التنظيمي، تتطوّر السياسات بسرعة؛ فقد رصدت الأدبيات أنّ

الحكومات تتّجه بشكلٍ متزايدٍ إلى تطوير وإرساء سياسات وأنظمة للذكاء الاصطناعي، وأنّ هذه العملية تأتي محفوفةً بتحدياتٍ واسعةٍ تتراوح بين تنظيم تقنيةٍ سريعة التطوّر ذات جوانبٍ مجهولة، وإيجاد أرضيةٍ وسطى بين ضغوطٍ متعدّدةٍ ناشئةٍ عن مصالحٍ متنافسةٍ ومن أبرز النماذج التشريعية الحديثة أنّ ولاية كاليفورنيا أقرّت قانون الشفافية في الذكاء الاصطناعي المتقدّم (SB 53) في سبتمبر 2025، لتصبح أول ولاية أمريكية تُقرّ قانوناً يفرض متطلباتٍ شفافيةٍ وسلامةٍ ومساءلةٍ على مطوّري الذكاء الاصطناعي "المتقدّم". (Edmond, 2025)

المسار الثالث - أدبيات الاستبداد الرقمي (Digital Authoritarianism): يمثّل هذا المسار الوجهة المظلمة للتقنية حين تُوظّف للهيمنة لا للتمكين. وقد بيّنت دراسةٌ حديثةٌ أنّ الاندماج المتسارع للتقنيات الرقمية في الحوكمة قد غيّر طبيعة سلطة الدولة في القرن الحادي والعشرين، فالحكومات حول العالم تنشر اليوم بُنى مراقبةٍ متطوّرةً تتراوح بين أنظمة التعرّف البيومترية وتحليلات البيانات الضخمة والشرطة التنبؤية المدفوعة بالذكاء الاصطناعي لرصد مواطنيها وتصنيفهم والتأثير فيهم، وأنّ هذه التقنيات - وإن بُرّرت باسم الأمن والكفاءة - صارت بشكلٍ متزايدٍ أدواتٍ للسيطرة السياسية. (Uğur, 2025, p. 45)

والأخطر أنّ هذه الظاهرة ليست حكراً على الأنظمة التسلّطية، إذ تُبيّن الأبحاث أنّ الاستبداد الرقمي لا يقتصر على الأنظمة الأوتوقراطية، بل ينشأ أيضاً داخل الديمقراطيات الليبرالية تحت مسمّى "الحوكمة التقنية". وفي السياق العربي والإقليمي تحديداً، رصدت دراسةٌ تطبيقيةٌ على دولٍ في الشرق الأوسط أنّ تقنياتٍ مدعومةً بالذكاء الاصطناعي مثل التعرّف على الوجوه والشرطة التنبؤية والرقابة الرقمية حوّلت المراقبة إلى آليةٍ تكيّفيةٍ متغلّغلةٍ للسيطرة، وأبرزت الطبيعة المزدوجة لهذه التقنيات في قدرتها على تعزيز كفاءة الحوكمة مع تعزيز القمع السياسي في آنٍ

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: "أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"
واحد. (TRIAD, 2025, p. 14) وهذه "الطبيعة المزدوجة" هي عينٌ ما يستدعي ضابطاً مقاصدياً يحسم المآل.

المسار الرابع - أدبيات الأخلاقيات الإسلامية والمقاصد: شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في الكتابة الفقهية حول التقنية. فمن الدراسات ما عالج "الحكم الشرعي" لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، إذ تنطلق إحداها من أنّ حكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي يُضبط بإعمال مقاصد الشريعة وسدّ الذرائع، وهما أصلان من أصول الدين، فتكون أحكام استخدامها تبعاً لجلب المصالح الشرعية ودرء المفساد. (البقاعي، حكم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتعددة، 2024).

ومن الدراسات ما ركّز على "المسؤولية الشرعية"، حيث هدفت دراسةٌ مُحكّمةٌ إلى تحديد الضوابط الشرعية لمستخدمي تقنية الذكاء الاصطناعي ومعايير صياغتها، (الهاجري، 2024، صفحة 10) وصولاً إلى بيان المسؤولية الشرعية التي تقع على عاتق مستخدميها، معتمدةً منهجاً وصفته بأنّه

المنهج التحليلي والاستقرائي والنقدي، بتحليل النصوص الشرعية واستقراء الجوانب الفقهية المرتبطة بالموضوع، بالإضافة إلى نقد الممارسات غير المسؤولة المتعلقة باستخدام التقنية وهو المنهج الذي تبناه بحثنا الحالي. ومن الدراسات ما عالج البُعد الإنساني، رابطاً التقنية بـ مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها في حفظ النفس والعقل والكرامة ضمن إطارٍ فقهيٍّ مقاصديٍّ مستنداً إلى مرجعية الطاهر بن عاشور في مقاصد الشريعة. (حسين، 2025، صفحة 22)

الثغرة البحثية:

يتبيّن من استعراض المسارات الأربعة أنّ المسار الأول يُعنى بالكفاءة التقنية، والثاني بالحوكمة القانونية الغربية، والثالث بمخاطر الاستبداد، والرابع - وهو الأقرب إلى موضوعنا - ينحصر غالباً في التطبيقات الجزئية (الصحة، الفتوى، التعليم

الشرعي) دون أن يقتحم بصورة منهجية حقل القرار السياسي من زاوية السياسة الشرعية بمعناها العام. ومن هنا يأتي إسهام هذا البحث في ردم هذه الفجوة بالجمع بين فقه السياسة الشرعية وحوكمة الذكاء الاصطناعي في صناعة القرار العام.

منهج البحث:

يعتمد البحث ثلاثة مناهج متضافرة:

- المنهج الوصفي: لتحليل المفاهيم (الذكاء الاصطناعي، القرار السياسي، السياسة الشرعية).
- المنهج التحليلي-النقدي: لتفكيك الأطر التنظيمية القائمة وبيان مواطن القوة والقصور فيها.
- المنهج التأصيلي: لاستنباط الضوابط من النصوص والقواعد المقاصدية وإسقاطها على النوازل التقنية.

2. "السياسة الشرعية": المفهوم والمسؤولية

1.2 تحرير مفهوم "السياسة الشرعية"

قبل ولوج النوازل التقنية، لا بدّ من تحرير مفهوم "السياسة الشرعية" بوصفه الإطار الناظم للبحث. وقد استقرّ هذا المصطلح في التراث الفقهي علماً على فقه تدبير الشأن العام، حتى درج كثيرٌ من أهل العلم قديماً - كابن تيمية وابن القيم وابن عقيل الحنبلي والحنفية والشافعية وغيرهم - على استعمال هذا المصطلح، وأفرده المعاصرون بكتبٍ كثيرةٍ في ذات السياق. (بصيرة"، 1440)

فعرّفه ابن الأثير فقال: "السياسة: القيام على الشيء بما يصلحه" (الأثير، 1979، صفحة 421/2) وعرفه ابن عقيل كما نقله عنه ابن القيم: "السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد" (الجوزية، 1991، صفحة 283/4) فهي بهذا المعنى تصبح "رعاية الشؤون العامة

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: "أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"

في مختلف نواحي الحياة من خلال الحكم، بما يحقق مصالحهم من جلب ما ينفعهم ودفع ما يضرهم.

ولمصطلح السياسة الشرعية معنيان: عامٌ وخاصٌ. أمّا العام فأخذ عند ابن تيمية دلالةً واسعة، إذ أجمل تحته كل "الأعمال السياسية داخل الاجتماع الإسلامي ما بين الراعي الحاكم والرعية المواطنين". (البان، 2016) وأمّا الخاص فأضيق دائرةً، إذ يرى بعض الباحثين للسياسة الشرعية معنىً أضيق، فقصرها على أفعال الحاكم التي تحقّق المصلحة مما لم يرد فيه نصّ. (العتيبي، 2013، صفحة 18) وضمن هذا الإطار التراثي يتنزل بحثنا وضمن هذه الأرضية تتموقع نازلة القرار الخوارزمي.

2.2 العدل أساس السياسة الشرعية

إنّ المبدأ الحاكم في السياسة الشرعية هو العدل، الذي جعله ابن تيمية فيصلاً بين السياسة المشروعة والمذمومة. فقد قرّر أنّ المنتسبين إلى السياسة المنحرفة "صاروا يسوسون بنوعٍ من الرأي من غير اعتصامٍ بالكتاب والسنة، وخيرهم الذي يحكم بلا هوى ويتحرى العدل، وكثيرٌ منهم يحكمون بالهوى". (تيمية، 1418، صفحة 25) ومن ثمّ فإنّ السياسة الشرعية في جوهرها - كما يُستفاد من كتب السياسة الشرعية والأحكام السلطانية قائمةٌ على ما يجب على الحاكم المسلم من أداءٍ للأمانات، والحكم بين الناس بالقسط في الحدود والحقوق.

ولهذا المبدأ أثرٌ مباشرٌ في موضوعنا: فالقرار السياسي - سواءً صدر عن إنسانٍ أو بمعونة آله - لا يكتسب مشروعيته الشرعية إلا بتحقيقه للعدل وأداء الأمانة. وعليه، فإنّ كلّ نظامٍ خوارزميٍّ يُفضي إلى الجور أو يُعطّل أداء الأمانة يُعدّ في ميزان السياسة الشرعية أداةً مذمومةً وإن بلغ غاية الكفاءة التقنية؛ لأنّ العبرة بالمآل العادل لا بالدقّة الحسابية. وهذا التّأصيل يُمكننا من تجاوز "وهم الحياد التقني" إلى إخضاع الأداة لمعيارٍ قيميٍّ حاكمٍ.

ويلتقي هذا التأصيل مع رؤيةٍ معاصرةٍ ترى ضرورة أن يُوظَّف الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية بشروطٍ مقاصدية، إذ يؤكّد العلماء المعاصرون أنّه أداةٌ نوعيةٌ يمكن أن تسهم في تطوير أساليب البحث، شريطة أن يُوظَّف وفق الضوابط الشرعية والأخلاقية التي تحفظ مقاصد الشريعة. (الكتبي،، 2025)

3.2 من "دعم القرار" إلى "تفويض القرار"

ثمة فرقٌ نوعيٌّ بين استخدام الذكاء الاصطناعي أداةً إسنادٍ لصانع القرار، واستخدامه بديلاً يحلّ محلّ الإرادة الإنسانية. والأصل في الأنظمة الراشدة أن تظلّ في طور الإسناد، أي مع بقاء الإشراف البشري قائماً. وهذا ما تؤكّده الأدبيات الفلسفية التي تشدّد على أنّ الذكاء الاصطناعي يختلف عن الإنسان بوصفه فاعلاً معرفياً، مما يقتضي دمجّه في صناعة القرار لا في صورة استبدالٍ، بل في صورة تكميلٍ ومُكمّلٍ. (han, 2025. , p. 12)

غير أنّ منطق "الكفاءة" يدفع باطرادٍ نحو توسيع رقعة التفويض. وهنا يبرز موقف الرأي العام بوصفه مؤشراً على الحسّ الفطري بخطورة التفويض الكامل، فقد رأينا في المسح البريطاني-الياباني أنّ التأييد يتقلّص بشدّة كلّما انتقلنا من الإسناد إلى

التفويض. (Steven David Pickering, 2025, p. 08)

وفي ميزان السياسة الشرعية، فإنّ القرار السياسي ولايةٌ شرعية منوطةٌ بأهلية التكليف وتحمل المسؤولية، والآلة فاقدةٌ لأهلية القصد والضمان. فلا تصحّ نيابتها عن وليّ الأمر في مناطات القرار التي تتطلب اجتهاداً وتقديراً للمصالح والمفاسد؛ لأنّ هذه المناطات تستلزم نظراً مقاصدياً وموازنةً بين المآلات لا تحسّنها الآلة. وعليه نُقرّر القاعدة التأصيلية الآتية:

"الإسناد الخوارزمي جائزٌ بضوابطه، والتفويض الكامل في مناطات الاجتهاد ممنوعٌ لإخلاله بشرط الولاية وأهلية الضمان."

4.2 إشكالية إسناد المسؤولية والضمان

من أعقد ما يثيره القرار الخوارزمي مسألة المسؤولية عند الخطأ، وهي مسألة مركزية في الفقه السياسي لأنّ الولاية تكليفٌ يستتبع المسؤولية. وقد رصدت الأبحاث الحديثة قلقاً متزايداً بشأن هذه المسألة، إذ يلاحظ الباحثون أنّ الاعتماد المتزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في صناعة القرار السياسي يثير مخاوف جوهريّة بشأن المساءلة داخل الحوكمة الديمقراطية. (Tretter، 2025، صفحة 11)

ويزداد الإشكال تعقيداً في البيئات الهجينة التي يتداخل فيها الفاعل البشري والآلي، لا سيّما حين تتسرّب التقنية إلى مجالاتٍ عالية المخاطر دون رقابةٍ كافية، حيث يلاحظ الباحثون أنّ القاسم المشترك في كثيرٍ من التطبيقات الحكومية الحديثة هو التوسّع العدواني للذكاء الاصطناعي في مجالاتٍ عالية المخاطر من المراقبة والإنفاذ دون قدرٍ كافٍ من الإشراف والشفافية والمساءلة. (Darrell، 2025، صفحة 13)

وفي ميزان السياسة الشرعية، يجب تثبيت مبدأ عدم ضياع الحقوق: فلا يجوز أن يُتخذ "الفاعل غير البشري" ذريعةً لإسقاط الضمان، إذ القاعدة الفقهية أنّ "الجواز الشرعي لا ينافي الضمان"، وأنّ الحقوق لا تُهدَر بتغيّر الأداة. وعليه، تنتقل المسؤولية إلى مصمّم النظام ومشغّله والأمر باستعماله، بحسب درجة التسبّب والتقصير، تطبيقاً لقاعدة "المتسبّب ضامنٌ إذا تعدّى". وهذا يقتضي بناء سلسلة مساءلة واضحة (Chain of Accountability) تُحدّد مَنْ يَضْمَن في كلّ حلقةٍ من حلقات القرار الخوارزمي.

3. في ماهية القرار السياسي الخوارزمي

1.3 معضلة التكنوقراطية مقابل الشورى

القرار السياسي في جوهره فعلٌ تداوليٌّ تشاوريٌّ، ومن أصول السياسة الشرعية مبدأ الشورى بوصفه ضماناً لمشروعية القرار وثمرةً لتعدّد الأنظار. غير أنّ هيمنة

المنطق الخوارزمي تُهدّد بإفراغ التداول من مضمونه، فيتحوّل القرار العام إلى مُخرَج تقنيّ مغلق. وقد بيّنا فيما سبق أنّ الباحثين يحدّثون من الانزلاق إلى "التكنوقراطية الراديكالية".

ويتعمّق هذا الخطر حين نتذكّر أنّ صانعي السياسات أنفسهم قد يفقدون استقلالهم المعرفي أمام الخبراء التقنيين، إذ تلاحظ الأبحاث أنّ صانعي السياسات، شأنهم شأن مواطنهم، يكافحون لفهم الذكاء الاصطناعي وحوكمته، ولأنّه يتطوّر بسرعةٍ يميل المسؤولون الحكوميون إلى الاتّكاء على الأفراد (الأكاديميين وقادة الأعمال) الذين طوّروا الذكاء الاصطناعي أو استثمروا فيه، وهؤلاء الخبراء غالباً ما تكون لهم مصلحةٌ مباشرةٌ في ما إذا كان ينبغي تنظيمه وكيف. (Susan Ariel Aaronson، 2025، صفحة 14) وهذا "أسرُّ القرار" بيد ذوي المصلحة هو نقيضُ الشورى الحرّة التي تستهدف المصلحة العامة.

وفي المقابل، ثمة إمكانٌ إيجابيٌّ لو وُظِّفت التقنية في خدمة المشاركة لا في إقصائها. فالتقنية في ذاتها محتملةٌ للخير والشرّ، والحكم عليها معلقٌ بمناط استعمالها ومآله - وهو عين منهج النظر المقاصدي في الوسائل، حيث "لوسائل أحكام المقاصد".

2.3 الشفافية والقابلية للتفسير وسدّ الذرائع

تُعدّ "العلبة السوداء" (Black Box) في الأنظمة المعقّدة عائقاً جوهرياً أمام المساءلة، إذ يصعب على المتضرّر أو الرقيب فهم كيفية انتهاء الخوارزمية إلى قرارها. ولذلك تتّجه الأطر العالمية نحو فرض الشفافية، وقد رأينا أنّ تشريعاتٍ متقدّمةً كقانون كاليفورنيا جعلت الشفافية ركناً أصيلاً. (Kalnina، 2026، صفحة 05) غير أنّ الباحثين ينّهون إلى أنّ الشفافية ليست شعاراً يكفي إطلاقه، بل ينبغي أن تكون مدعومةً بضماناتٍ تقنيةٍ ومؤسّسيةٍ تُمكن الرقابة المضادّة، إذ تُقرّر الأبحاث أنّ الضمانات التقنية ليست حلاً سحرياً ولا إلهاءً عن الحوكمة، بل هي طبقةٌ ضروريةٌ

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: "أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"
تُمكّن المحاكم والصحفيين وتقنيي المجتمع المدني والجمهور من محاسبة الفاعلين
الأقوياء. (University، 2025، صفحة 07)

وفي ميزان السياسة الشرعية، يتنزّل هنا أصلُ سدّ الذرائع - وهو أصلٌ معتبرٌ
كما تقدّم في الدراسات الفقهية - (البقاعي، حكم استخدام تطبيقات الذكاء
الاصطناعي المتعددة،، 2024) لمنع تحوّل الغموض الخوارزمي إلى أداة تهريبٍ من
المساءلة العامة وإهدارٍ للحقوق. فإذا كان الغموض ذريعاً إلى الظلم وضياع الحقّ،
وجب سدّه بفرض القابلية للتفسير (Explainability) شرطاً لمشروعية أيّ نظامٍ
يدخل في القرار العام. ويُعزّذ هذا أصلُ رفع الجهالة؛ إذ لا يصحّ التزامٌ مبنيٌّ على
مجهولٍ يُفضي إلى النزاع، فكيف بقرارٍ عامٍ يمسّ حقوق الأمة جمعاء؟

3.3 العدالة الخوارزمية ودرء الانحياز

العدل مقصدٌ كليٌّ في الشريعة، بل غايةُ الرسائل، ومن ثمّ فإنّ الانحياز
الخوارزمي (Algorithmic Bias) يُعدّ في الميزان المقاصدي مفسدةً واجبةً الدرع؛
لأنّه يُعيد إنتاج الظلم في صورةٍ "موضوعية" خادعة. وقد بيّنا أنّ الأطر التنظيمية
الكبرى نهت إلى وجوب ألاّ يُعزّز الذكاء الاصطناعي الانحيازات. (Jonas Tallberg،
2023، صفحة 11)

غير أنّ خطورة الانحياز تتجاوز الخطأ الفئّي إلى الاستغلال السياسي المقصود،
فقد تتحوّل الأداة إلى وسيلةٍ لـ"برمجة السلطة"، حيث رصدت الأبحاث الإقليمية كيف
تُصدّر بعض الدول هذه التقنيات لتعزيز شبكات الهيمنة، إذ تشير الدراسة إلى أنّ
إحدى الدول تُصدّر أنظمة "المدن الآمنة" لُتُرسّخ نفسها رائدةً إقليميةً في الاستبداد
الرقمي وتخلق تبعياتٍ لدى الدول الحليفة، فيما تُورّد أخرى تقنيات مراقبةٍ مدعومةً
بالذكاء الاصطناعي معزّزةً الحوكمة التسلّطية العابرة للحدود. (Beidollahkhani،
2025، صفحة 13)

ومن المنظور الإسلامي، يتأكد أنّ التقنية يجب أن تُعزّز الفاعلية الأخلاقية الإنسانية لا أن تُلغيها، إذ تقرّر الدّراسات الإسلامية المعاصرة أنّ الذكاء الاصطناعي يطرح تحدياتٍ أخلاقيةً تشمل المراقبة والانحياز وتقليص المساءلة البشرية، وأنّه ينبغي أن تبقى قيمّ العدل والمساءلة ومصلحة الجماعة في صدارة الأولويات. (Alamsyah, 2025، صفحة 17) فدرء الانحياز هنا ليس ترفاً تقنياً، بل واجبٌ شرعيٌّ تحت قاعدة "درء المفاسد مقدّمٌ على جلب المصالح."

4.3 المشروعية الإجرائية ومشاركة الأمة

من أدقّ أسئلة الحوكمة سؤالٌ مَنْ يملك سلطة وضع القواعد التي تحكم الذكاء الاصطناعي. فالمشروعية لا تتعلّق بجودة القرار فحسب، بل بإجراءات إنتاجه ومدى مشاركة المعنّيين به. وقد أبرزت الأدبيات النظرية هذا البُعد، إذ تُقرّر أنّه يمكن القول إنّ عملية القرار يجب أن تكون مفتوحةً للتأثير الديمقراطي حتى تكون حوكمة الذكاء الاصطناعي مشروعاً ديمقراطياً، فالنظرية المعيارية تُبيّن لماذا بهمّ - من منظور الديمقراطية - أن يكون للجمهور المتأثر رأيٌ، إمّا مباشرةً عبر التشاور المفتوح أو غير مباشرةً عبر التمثيل، في صياغة المبادئ الموجّهة لحوكمة الذكاء الاصطناعي. (Jonas Tallberg, 2023، صفحة 10)

والإشكال أنّ بنية صناعة هذه القواعد محتكّرةٌ غالباً، إذ تلاحظ الأدبيات أنّ طبيعة منظومة حوكمة الذكاء الاصطناعي الناشئة - حيث تحتلّ الشركات متعدّدة الجنسيات وهيئات وضع المعايير الخاصة أدواراً بارزة - تجعل من غير المؤكّد إطلاقاً أن يحظى الجمهور بهذا النوع من التأثير.

وهذا البُعد الإجرائي يلتقي مع مبدأ الشورى في السياسة الشرعية، الذي يجعل مشاركة "أهل الحلّ والعقد" وعموم الأمة في القرارات الكبرى ركناً من أركان المشروعية. فاحتكار القواعد التقنية بيد الشركات يُناقض مقصد الشورى،

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: "أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"
ويستوجب تدخّل وليّ الأمر العادل لضمان تمثيل مصلحة الأمة، تطبيقاً لقاعدة
"تصرّف الإمام على الرعية منوطاً بالمصلحة".

4. في الإطار المقاصدي المقترح:

1.4 المقاصد معياراً حاكماً

تنهض المقاربة المقترحة على جعل مقاصد الشريعة معياراً ناظماً لحوكمة
القرار الخوارزمي. فبدلاً من البحث عن "حيادٍ تقنيٍّ موهوم، نُخضع كلّ نظامٍ يدخل
القرار العام لاختبار تحقيقه للكليات الخمس: حفظ الدين والنفس، والعقل،
والنسل، والمال. وقد رشّحت الدراسات الحديثة هذا المسار بوصفه أنسبٍ إطارٍ
قيميٍّ إسلاميٍّ للتقنية. (Habib، 2025، صفحة 07)

ويتأكد هذا التوجّه في الأدبيات الفقهية التي تربط بين تحليل البيانات الذكي
والمقاصد، إذ تُبرز أنّ من فوائد الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية ما يجلّيه في
تحليل البيانات التي تعزّز عمل مقاصد الشريعة، والاستعانة به في معالجة النوازل
الفقهية دون الإخلال بالجانب الأخلاقي، مما يحتم ربط الأحكام المستنبطة بمقاصد
الشريعة. (باحثين، 2023، صفحة 02)

وعليه نقترح مصفوفة اختبارٍ مقاصديٍّ (Maqāṣid Test Matrix) تُعرض
عليها أنظمة القرار السياسي قبل اعتمادها:

- حفظ الدين: ألا يُستخدم النظام في قمع الحريات الدينية أو المراقبة
العقدية.
- حفظ النفس: ألا يُفرضي إلى قراراتٍ تُهدد الأرواح (كالأسلحة ذاتية التشغيل
بلا رقابة).
- حفظ العقل: ألا يُوظّف في التضليل المعلوماتي وتزييف الوعي.
- حفظ النسل والعرض: صون الخصوصية والكرامة من المراقبة الجائرة.

- حفظ المال: العدالة في القرارات الاقتصادية والتوزيعية.

2.4 القواعد الفقهية الكبرى أدوات حوكمة

تُمثّل القواعد الفقهية الكبرى آلياتٍ إجرائيةً لتفعيل المعيار المقاصدي.

ونقترح توظيف خمسٍ منها:

- "لا ضرر ولا ضرار": أساسٌ لمبدأ تقييم الأثر (Impact Assessment)

قبل نشر أيّ نظام، بحيث يُمنَع ما يغلب ضرره. ويلتقي هذا مع أدوات الحوكمة الحديثة كأدوات تقييم الأثر الخوارزمي التي تعتمدها بعض الحكومات. (canada, 2026, p. 05)

- "درء المفسد مقدّم على جلب المصالح": ضابطٌ للموازنة عند تعارض الكفاءة مع السلامة، فيُقدّم اتّقاء المفسدة الكبرى (كالاستبداد الرقمي) على المنفعة التقنية الجزئية.

- "سدّ الذرائع": أساسٌ لاشتراط الشفافية والقابلية للتفسير

- "تصرّف الإمام على الرعية منوطٌ بالمصلحة": ضابطٌ لسلطة الدولة في تبني الأنظمة الخوارزمية أو حظرها.

- "الأمر بمقاصدها": أساسٌ لاعتبار النية من تصميم النظام وغايته؛ فالنظام المصمّم أصلاً للقمع يختلف حكمه عن المصمّم للخدمة العامة.

وتكتسب هذه القواعد أهمية خاصة في سياق المراقبة الجماهيرية، إذ بيّنت الأبحاث أنّ دمج المسوحات البيومترية وتتبع وسائل التواصل والتحليلات التنبؤية ومراقبة أماكن العمل في نسيج الحياة اليومية يجعل القيم الديمقراطية عرضةً لإعادة التعريف وفق منطق المراقبة (Kimery، 2025، صفحة 08)، وهو ما تدرّؤه قاعدة "لا ضرر" وقاعدة حفظ العرض والخصوصية.

3.4 نحو تقنينٍ مُلزمٍ وتعاونٍ متعدّد التخصصات

لا يكفي الخطاب الأخلاقي العامّ ولا الفتاوى الجزئية المتفرّقة، بل لا بدّ من تقنينٍ مُلزمٍ يحوّل المبادئ إلى قواعد نافذة ذات جزاء. وهذا ما انتهت إليه الدراسات الفقهية المعاصرة من ضرورة وضع مدوّنَةٍ شرعيةٍ ناظمة، مع تحديد الجزاءات المناسبة لمن يخرق الضوابط. (الهاجري، 2024، صفحة 09)

ويتطلّب هذا التقنين بنيةً مؤسّسيةً تعاونيةً تجمع التخصصات؛ إذ إنّ تعقيد المسألة يفوق طاقة حقلٍ واحد. وقد أكّدت الأدبيات الدولية أنّ الحوكمة الفعّالة لا تتحقّق بفاعلٍ منفرد، كما يتّضح من أنّ التوجّه نحو مؤسّسة الديمقراطية التشاورية يتطلّب آلياتٍ مؤسّسيةً مستدامة. (OECD، 2021، صفحة 03) ويُترجم هذا في موضوعنا إلى فِرَقٍ بحثيةٍ تجمع:

- الفقيه/المقاصدي: لضبط المعيار القيمي.
 - التقني/المهندس: لبيان الممكن والمستحيل تقنياً.
 - السياسي/القانوني: لصياغة الإلزام والجزاء.
 - ممثّل المجتمع المدني: لتمثيل مصلحة المتأثرين (تفعيلاً للشورى).
- ويُعزّز هذا المسار ما تشهده الساحة العلمية الإسلامية من اهتمامٍ متصاعدٍ بـ"التكامل المعرفي وأثره في صناعة الفتوى"، حيث تُعقد الورش المتخصصة لطلبة الدكتوراه حول هذا المحور. (ملتقى، 2023) وهذا التكامل هو الجسر بين أصالة المرجعية ومعاصرة الأداة.

4.4 مرونة التنظيم وتدرّجه ("الصناديق التنظيمية")

نظراً لتسارع التقنية وتغيّر مآلاتها، يتعدّر الاكتفاء بتشريع جامدٍ يُسنّ مرّةً واحدة. ولذلك تُوصي الأدبيات باعتماد أدوات حوكمةٍ مرنةٍ ومتدرّجة، تنسجم تماماً مع قواعد "التيسير" و"رفع الحرج" ومراعاة المآلات في السياسة الشرعية.

ومن أبرز هذه الأدوات ما يُعرف بـ"الصناديق التنظيمية (Regulatory Sandboxes) وصنع السياسات التكراري؛ ويُلاحظ أنّ الدول تتبني مقارباتٍ متدرّجةً تحوُّطية، إذ رصدت الأدبيات أنّ إحدى الدول تتبني مقاربةً تدريجيةً تحوُّطيةً لحوكمة الذكاء الاصطناعي، وتضع المسؤولية والأخلاق والالتزام بالقانون في صدارة تبنيها للتقنية داخل القطاع الحكومي، عبر أدواتٍ مثل دليل استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي وأداة تقييم الأثر الخوارزمي وتوجيه صناعة القرار المؤتمت. (Kalniņa، 2026، صفحة 15)

ويتقاطع هذا مع التوجّه التشريعي العالمي نحو فرض الشفافية على الأنظمة المتقدّمة عبر تشريعاتٍ متجدّدة كقانون كاليفورنيا. وهذا التدجّج المرن يُجسّد فقه "الموازنات" و"المآلات"، إذ يسمح بتجريب الابتكار تحت إشرافٍ يدرأ المفسدة قبل وقوعها، ثم يُحدّث القواعد كلّما اتّضحت آثار التقنية - وهو عينٌ ما يقتضيه تغيّر الأحكام بتغيّر الأزمان والأحوال في النوازل.

5.4 مناقشة: اختبار الفرضيات في ضوء النتائج

بعد عرض المباحث، نختبر الفرضيات الثلاث:

اختبار الفرضية الأولى (الإزاحة): ثبتت صحّتها؛ فقد تكاثرت الشواهد على أنّ الاعتماد على الذكاء الاصطناعي يُزيح القرار من المجال التداولي إلى التقني، ويُضعف الثقة المعرفية للمواطن، بل يُهدّد بالتكنوقراطية الراديكالية. غير أنّ الإزاحة ليست حتمية؛ إذ يمكن احتواؤها بمبدأ "الإنسان في الحلقة" وبتعزيز الشورى. والدليل أنّ المجتمعات نفسها تُبدي مقاومةً فطريةً للتفويض الكامل كما في المسح البريطاني-الياباني. (Horvath، 2025)

اختبار الفرضية الثانية (الانحياز): ثبتت صحّتها بقوة؛ فالانحياز ليس عَرَضاً فنياً عابراً، بل قد يكون مقصوداً يُوظّف في "برمجة السلطة" والقمع العابر للحدود. ومن ثَمَّ فإنّ معالجته تتطلّب معياراً قيمياً خارجياً حاكماً، وهو ما توقّره المقاصد.

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: "أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"

اختبار الفرضية الثالثة (القابلية المقاصدية): ثبتت صحتها مشروطاً؛ فالمقاصد والقواعد الفقهية تملك طاقةً معياريةً حقيقيةً (مصنوفة الاختبار المقاصدي، القواعد الخمس)، لكنّ تفعيلها مرهونٌ بترقية الاجتهاد من الجزئي إلى الكلي، وبالتقنين المُلزم، وبالتعاون متعدّد التخصصات. وهنا تبرز أهمية الحذر النقدي؛ فبعض الدراسات نَهت إلى أنّ تطبيق المقاصد على الذكاء الاصطناعي ليس آلياً، بل يستلزم اجتهاداً منهجياً دقيقاً يتجاوز الإسقاط السطحي. (Fatima Ali, 2025, p. 22)

5. خاتمة

من خلال ورقات هذا البحث أثبتنا النتائج التالية:

- الذكاء الاصطناعي في القرار السياسي ذو طبيعة مزدوجة: أداة كفاءة في إدارة عدم اليقين، وأداة مخاطر تمسّ المشروعية والعدالة والمساءلة.
- التمييز بين الإسناد (الجائز بضوابطه) والتفويض الكامل (الممنوع في مناطات الاجتهاد) هو مفتاح الحكم الشرعي.
- المسؤولية لا تسقط بتغيّر الأداة؛ فالضمان منوطٌ بالمصمّم والمشغل والأمر بحسب التسبّب.
- الشفافية والقابلية للتفسير شرطٌ مشروعية تحت أصل سدّ الذرائع، لا ترفٌ تقني.
- المقاصد والقواعد الفقهية تملك طاقةً معياريةً قابلةً للتفعيل، لكن بشرط الاجتهاد المنهجي والتقنين المُلزم.
- وعليه ومن خلال ما سبق ذكره فإنّ الباحث يوصي بما يلي:
- تثبيت مبدأ "الإنسان في الحلقة" (Human-in-the-loop) بوصفه شرطاً مشروعيةً شرعيةً وقانونية.
- سنّ مدونة حوكمة مقاصدية مُلزمة بجزاءات واضحة.

- اعتماد مصفوفة الاختبار المقاصدي قبل نشر أيّ نظام في القرار العام.
- ترسيخ الشفافية والقابلية للتفسير وأدوات تقييم الأثر الخوارزمي.
- بناء فريقٍ بحثيٍّ متعدّد التخصصات (فقيه، تقني، قانوني، مجتمع مدني).
- اعتماد التنظيم المرن المتدرّج (الصناديق التنظيمية وصنع السياسات التكراري).
- تحصين الأمة من الاستبداد الرقمي عبر صون الخصوصية وحظر المراقبة الجائرة.

6. قائمة المراجع:

- الأثير، أ. (1979). *النهاية في غريب الحديث والأثر*. بيروت: المكتبة العلمية - بيروت.
- البان، أ. (2016). *السياسة الشرعية في فكر ابن تيمية*. الدستور.
- البقاعي، ف. ب. (2024). *حكم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتعددة، .*
- الجوزية، أ. ق. (1991). *إعلام الموقعين عن رب العالمين*. دار الكتب العلمية - بيروت.
- العتيبي، س. ب. (2013). *أضواء على السياسة الشرعية*. دار الالوكة.
- الكتبي، أ. (2025). *المنتدى الإسلامي بالشارقة يناقش الذكاء الاصطناعي في الشريعة*. *المنتدى الإسلامي بالشارقة، 1 سبتمبر 2025، الشارقة*.
- باحثين، م. (2023). *الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية والقانونية، المغرب: كلية الشريعة*.
- بصيرة، م. أ. (1440). *مفهوم السياسة الشرعية، موقع "على بصيرة"*.
- تيمية، أ. (1418). *السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية*. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية.

الذكاء الاصطناعي وصناعة القرار السياسي: "أسئلة السياسة الشرعية في حوكمة التقنية"

- حسين, 2. ع. (2025). الذكاء الاصطناعي والكرامة الإنسانية في ضوء الشريعة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة ديالى، 2025.
- فتحي بشير البقاعي. (2024). حكم استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتعددة..
- فلاح محمد الهاجري. (2024). المسؤولية الشرعية لمستخدمي الذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية.. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، 2024.
- ملتقى. (2023, 11 30). الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الإسلامية. Récupéré sur <https://fiqhci.com/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B0>
- Alamsyah, M. F. (2025, 08 08). Ethics of the Use of Artificial Intelligence (AI) in the Paradigm of Islamic Law. : *Solo International Collaboration and Publication of Social Sciences and Humanities* . Récupéré sur <https://journal.walideminstitute.com/index.php/sicopus/article/view/393>
- Beidollahkhani, A. (2025, 11 11). From predicting dissent to programming power; analyzing AI-driven authoritarian governance in the Middle East through TRIAD framework. *semanticscholar*. Récupéré sur <https://www.semanticscholar.org/paper/From-predicting-dissent-to-programming-power%3B-in-Beidollahkhani/d7dae53a0917ea0ca33cfc61e841e3f88061668b>
- canada, g. o. (2026). *Algorithmic Impact Assessment tool*.
- Darrell. (2025). Digital Authoritarianism Increasing as AI-enhanced Surveillance Reshapes Federal Policies, Biometric Update. dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.

- Edmond. (2025). *Guarding Democracy in the Age of AI*. Harvard: Center for Ethics, Harvard، Stanford HAI 2025 .
- Fatima Ali, K. B. (2025, 08 09). Islamic Ethics and AI: An Evaluation of Existing Approaches to AI using Trusteeship Ethics. *springer nature link*. Récupéré sur <https://link.springer.com/article/10.1007/s13347-025-00922-4>
- Habib, Z. (2025). Ethics of Artificial Intelligence in Maqāṣid Al-Sharīa's Perspective. *karsa journal*. Récupéré sur <https://ejournal.uinmadura.ac.id/index.php/karsa/article/view/19617>
- han, S. j. (2025.). The Question of AI and Democracy, Philosophy & Technology, .
- Horvath. (2025). *Democracy by Algorithm?, Parliamentary Affairs, 2025* ،
- Jonas Tallberg, E. E. (2023, 05 19). The Global Governance of Artificial Intelligence: Next Steps for Empirical and Normative Research. *arXiv:2305.11528*. Récupéré sur <https://arxiv.org/abs/2305.11528>
- Kalniņa, V. (2026, 02 17). Guarding Democracy in the Age of AI: When Everyone Has to Do Their Part. *The Edmond & Lily Safra Center for Ethics is an Interfaculty Initiative of Harvard University based within the Faculty of Arts and Sciences*. Récupéré sur <https://www.ethics.harvard.edu/news/2026/02/guarding-democracy-age-ai-when-everyone-has-do-their-part>
- Kimery, A. (2025, 04 22). Digital authoritarianism increasing as AI-enhanced surveillance reshapes federal policies under Trump. *biometricupdate*. Récupéré sur <https://www.biometricupdate.com/202504/digital-authoritarianism-increasing-as-ai-enhanced-surveillance-reshapes-federal-policies-under-trump>
- OECD. (2021, 12 14). Eight ways to institutionalise deliberative democracy. *OECD Public Governance Policy Papers*. Récupéré sur [92](https://www.oecd.org/en/publications/eight-</div><div data-bbox=)

ways-to-institutionalise-deliberative-
democracy_4fcf1da5-en.html

- Safr, E. &. (2025). *Guarding Democracy in the Age of AI*. harvard.
- Steven David Pickering, M. E. (2025, 10 23). Democracy by algorithm? Public attitudes towards AI in parliamentary decision-making in the UK and Japan. *Parliamentary Affairs*, gsaf050, <https://doi.org/10.1093/pa/gsaf050>.
Récupéré sur <https://doi.org/10.1093/pa/gsaf050>
- Susan Ariel Aaronson, M. M. (2025, 10 23). Lost in Translation: Policymakers are not really listening to Citizen Concerns about AI. *arXiv:2510.20568 [cs.AI]*.
- Tretter, M. (2025, 3 19). Opportunities and challenges of AI-systems in political decision-making contexts. *Front. Polit. Sci.*,. Récupéré sur <https://www.frontiersin.org/journals/political-science/articles/10.3389/fpos.2025.1504520/full>
- TRIAD. (2025). *Analyzing AI-driven Authoritarian Governance in the Middle East through TRIAD Framework, Democratization*, 2025, DOI:10.1080/13510347.2025.2576527.
- U. o. (2025). Toward Resisting AI-Enabled Authoritarianism.
- Uğur. (2025). , *Digital Authoritarianism: The Expansion of State Surveillance and the Erosion of Democratic Freedoms*,.